

احتدام الصراع الدولي في سوريا وتحديات إعادة التشكيل

ورقة تقدير موقف

مقدمة إلى الندوة الحوارية التي ينظمها مركز الحوار السوري

بالتعاون مع المرصد الاستراتيجي

جدول المحتويات

٢	مقدمة:.....
٤	أولاً: من حروب الوكالة إلى حروب الأوصال.....
٥	صقور واشنطن وخطط التدخل العسكري جنوب وشرقي البلاد.....
٨	التحضيرات الإيرانية للمعركة المرتقبة.....
٩	إقحام الأسلحة الإستراتيجية في المواجهات.....
١٠	ثانياً: تدهور الموقف الروسي في الساحة السورية.....
١١	صراعات الحلفاء.....
١٣	تدهور وضع النظام.....
١٤	ثالثاً: التقسيم تحت ذريعتي المناطق الآمنة وتأمين الحدود.....
١٥	رابعاً: مستقبل الثورة وتحديات إعادة التشكيل.....
١٦	١- الحراك الوحدوي.....
١٧	٢- التشكيل البنوي.....
١٧	٣- التوافقات البينية.....

مقدمة:

تمر الثورة السورية بعد سقوط تنظيم "داعش" بمرحلة جديدة أبرز ملامحها هو تحول الصراع من "حروب الوكالة" إلى "حروب الأوصال"، حيث تندلع مناوشات مباشرة بين قوات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة بهدف رسم خطوط التماس وتحديد مناطق النفوذ بالحديد والنار.^١

فالأتراك يريدون السيطرة على معظم الحدود الشمالية التي ينازعهم عليها أكراد "حزب الاتحاد الديمقراطي" و"وحدات حماية الشعب" الذين يحلمون من طرفهم بإنشاء كيان مستقل يطلقون عليه اسم "روجافا". ويعمل الإيرانيون على مد طريق بري يصل طهران بسواحل المتوسط، الأمر الذي تعهدت إسرائيل بمنعه، حيث تُعدُّ تل أبيب العدة لحملة عسكرية تهدف إلى إبعاد القوات الإيرانية عن حدودها وإنشاء منطقة أمنية في الجولان.

ويحتدم الصراع الأمريكي-الروسي في محافظة الرقة؛ حيث تركز القوات الأمريكية على "قوات سوريا الديمقراطية" لتعزيز سيطرتها على حقول النفط والغاز، في حين تصر روسيا على ضم الرقة لنظام الأسد عبر تكثيف قوات المرتزقة والمليشيات الإيرانية المتمركزة جنوب المحافظة.

وفي إدلب، يندلع صراع متعدد الأقطاب بين كل من: "جبهة تحرير سوريا"، و"هيئة تحرير الشام"، و"داعش"، والنظام والمليشيات الحليفة له،

وفي أعقاب عملية الغوطة؛ ترى الكثير من المصادر الغربية أن العرب السنة هم الخاسر الأكبر من ترتيبات المرحلة المقبلة، حيث تمعن الدول الغربية والعربية في إضعاف فصائل الثورة مقابل تعزيز مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في الشمال الشرقي، في حين تستمر إيران في سياسات التهجير القسري للسنة من مناطقهم، وتوطين عناصر الميلشيات الشيعية وعوائلهم في تلك المناطق، ويبدو الأسد منقاداً للإيرانيين، إذ إنه لا يملك سوى ٢٠ ألف مقاتل على الأرض، ويعتمد بصورة مطلقة على طهران التي تقوم بتأمين المرتزقة الشيعية لضمان استمرار نظامه.

وفي ظل احتدام الصراع الميداني بين مختلف الفئات المتصارعة؛ تقف الدبلوماسية الدولية في حالة جمود كامل، حيث لم يعد للقرارات الأممية أو لوساطتها أي أثر يذكر، في حين تسفر اجتماعات أستانة عن إبرام اتفاقيات لا يلقي أحد لها بالاً على الأرض، حيث تُمعن الدول "الضامنة" لمشروع "خفض التوتر" في خرق تأجيح

^١ عمدت واشنطن إلى استهداف فرقة من المرتزقة الروس بدير الزور، وقامت المقاتلات الإسرائيلية بقتل عدد من المسؤولين الإيرانيين بحمص، ورد النظام بإطلاق منظومات دفاع روسية أسفرت عن إسقاط مقاتلة إسرائيلية، وذلك بالتزامن مع إسقاط مروحية قتالية تركية في الشمال السوري، وإسقاط تل أبيب طائرة إيرانية دون طيار.

الموقف العسكري في إدلب وعفرين ودمشق، بينما تشتبك القوات الأمريكية مع المرتزقة الروس والميليشيات الإيرانية في الرقة والتنف، وتتعهد تل أبيب بوقف تقدم "حزب الله" على الحدود السورية-البنانية. وفي أتون هذه المعركة متعددة الأقطاب؛ تعتمد هذه الورقة إلى تفصيل أبرز ملامح الصراع الدولي، المتمثل في تراجع الموقف الروسي، وتوجه الولايات المتحدة وإسرائيل لإفساد الترتيبات التي تم التوافق عليها بين موسكو وطهران وأنقرة، ومن ثم اقتراح الآليات اللازمة للتعامل مع تحديات المرحلة. تتضمن الورقة أربعة محاور رئيسية: يشير الأول إلى الانتقال من مرحلة "حروب الوكالة" إلى مرحلة "حروب الأوصال"، ويتحدث الثاني، عن تراجع الموقف الروسي في سوريا، فيما يبين الثاني اتجاه الوضع في سوريا نحو التقسيم تحت مسميات "اتفاقات خفض التصعيد" و"المناطق الآمنة"، في حين يختتم الرابع بالإشارة إلى تحديات إعادة تشكيل قوى الثورة والمعارضة وخطابها.

أولاً: من حروب الوكالة إلى حروب الأصالة

يتحدث المحللون العسكريون عن انتقال الأزمة السورية من مرحلة الصراع عبر الوكلاء إلى المواجهات المباشرة بين القوى الدولية الفاعلة، وعلى رأسها: الولايات المتحدة، وروسيا، وتركيا، وإيران، وإسرائيل، والتي بدأت جميعها في تغيير قواعد الاشتباك.

وبدأ التحول فعلياً في ٧ فبراير الماضي، عندما أطلق سلاح الجو الأمريكي النار على فرقة روسية تتبع شركة "فاغنر" الأمنية (٧ فبراير ٢٠١٨)، التي كانت تُعدّ لشن هجوم ضد حلفاء واشنطن شرق سوريا، بالتعاون مع ميليشيات تابعة لإيران، وأسقطت نحو ٣٠٠ منهم ما بين قتيل وجريح.

وفي ١٠ فبراير قامت مقاتلات إسرائيلية بقصف مواقع للنظام وإيران في حمص، الأمر الذي دفع بالقيادة العسكرية الروسية لإصدار أوامر باستهداف إحدى المقاتلات الإسرائيلية المشاركة في الهجوم من طراز (F16) وإسقاطها باعتبار أن الروس هم جزء لا يتجزأ من وحدات الدفاع الجوي التابعة للنظام، ولا يمكن إطلاق الصواريخ المضادة من دون علم روسي مسبق.^٢

وبدا مسار الأحداث مغايراً لاتفاق استخدام الخط الساخن بين قاعدة حميميم ومقر القوات الجوية الإسرائيلية في حالات الطوارئ، حيث بات من الواضح أن موسكو أرادت إبلاغ تل أبيب أنها لن تستجيب لأيّة ضغوط أو إملاءات حول سياسة موسكو مع إيران في سوريا، معلنة أن على إسرائيل احترام السيادة السورية.

ورد سلاح الجو الإسرائيلي في المقابل بتدمير وإعطاب معظم الدفاعات الجوية للنظام جنوب البلاد.^٣

وبعد أسبوع من هذه العملية؛ استأنف المسؤولون الروس والإيرانيون تحضيراتهم لمعركة درعا، حيث يبدو أن هنالك مواجهة أخرى تلوح في الأفق تشتبك فيها القوات الأمريكية والإسرائيلية مع إيران والنظام و"حزب الله" في مواجهة قد تكون الأعنف من نوعها في الأراضي السورية.

^٢ أطلق النظام ١١ صاروخاً من ثلاث أفواج صواريخ "سام ٥" (s-200)، ("الفوج ١٩" في "شنشار"، و"الفوج ١٦" جنوب مطار "الضمير"، و"الفوج ١٥٠" قرب قرية "براق") مستهدفاً الطائرات التي قصفت مطار "تي فور"، كما تم إطلاق رشقات صواريخ من طراز "سام ٦" من ثلاث ألوية قريبة من دمشق وهي "اللواء ٩٤" و"اللواء ٧٥" و"اللواء ٧٧". وبلغ مجموع الصواريخ التي أطلقت يوم ١٠ فبراير نحو ٢٣ صاروخ من مختلف الأعيرة، إلا أن الذي أصاب المقاتلة الإسرائيلية كان صاروخاً روسياً من طراز "s-200"، في حين أسقطت المضادات الجوية "الإسرائيلية" عدة صواريخ، منها ما سقط في جنوب لبنان وشمال الأردن وريف القنيطرة.

^٣ القواعد التي تم تدميرها هي: اللواء "كفادرات ٩٤" و"الفوج ٥٠ بانسير" المنتشرين شمال وغربي دمشق في منطقة الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، بالإضافة إلى "اللواء ٧٥" و"اللواء ٧٧" في منطقة "الكسوة" و"جبل المانع" جنوبي دمشق، والفوجين "١٦" و"١٥٠" طراز "S-200". كما شن سلاح الجو "الإسرائيلي" ثلاث غارات في عمق الأراضي السوري دمرت مخزناً كاملاً من صواريخ "خرمنشهر" الباليستية، والتي تنشرها طهران للمرة الأولى خارج حدودها، وأغار على ثلاث مقار سرية للإيرانيين هي: ١-مقر القيادة الإيراني في جاسم التي تقع على بعد ٤١ كم شمال مدينة درعا وعلى مقربة من تل الحارة الإستراتيجي الذي يمثل أهمية كبيرة للسيطرة على القنيطرة في الجانب السوري من الجولان. ٢- المقر العسكري الإيراني في إزرع شمال مدينة درعا. ٣- المقر الإيراني في مدينة سلمية التي تقع ٣٣ كم عن جنوب شرق مدينة حماة.

وتؤكد مصادر عسكرية أن تل أبيب تحاول من خلال استهداف بطاريات الدفاع الجوي للنظام فرض خط أحمر جديد يتمثل في عدم السماح باتخاذ الأراضي السورية قاعدة ارتكاز لتقليص قدرة "إسرائيل" على الحركة عسكرياً في لبنان، حيث شن سلاح الجو "الإسرائيلي" غارة استهدفت مخازن أسلحة تابعة للنظام في محافظة حمص، وكذلك في جرود رأس بعلبك والفاكهة والعين، شمالي بعلبك (على الحدود اللبنانية السورية)، وتم تدمير معمل لصهر المعادن بالفرن العالي (فلزات) وصناعة مختلف أنواع الخلاط المعدنية المعالجة، يُعتقد أنه يمثل الرافد الأساسي للنظام و"حزب الله" في تأمين الصفائح الأولية اللازمة لصناعة أجسام الصواريخ ورؤوس القذائف وحاويات المتفجرات المختلفة وسبطانات قواعد الإطلاق المحلية من طراز "فيل" و"بركان"، محدثة إصابات جسيمة في منظومات الدفاع الجوي التابع للنظام والذي تديره القوات الروسية بصورة مباشرة، فيما التزمت روسيا الصمت المطبق إزاء خسائرها غير المسبوقة، والتي شملت استهداف مقاتلة "سوخوي" بمضادات أمريكية الصنع، وإعطاب العديد من مقاتلاتها الرابضة في حميميم بطائرات آلية في عملية نوعية لم يتوقعها ضباط القاعدة الروسية من قبل، ومقتل عدد كبير من عناصرها شرق سوريا، وتدمير القواعد العسكرية لحلفائها جنوب البلاد.

صقور واشنطن وخطط التدخل العسكري جنوب وشرقي البلاد

يأتي اختيار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ثلاث أشخاص أمنيين صارمين هم: وزير الخارجية مايك بومبيو،^٤ ومديرة وكالة الاستخبارات المركزية جينا هاسبل،^٥ ومستشار الأمن القومي جون بولتون،^٦ ضمن سياسية

^٤يعتبر مايك بومبيو من أبرز معارضي الاتفاق النووي الإيراني وهو خصم شرس لإيران. وقد لعب دوراً بارزاً في حملة نائب الرئيس الأمريكي، مايك بنس الانتخابية، ويصنف من ضمن "الإنجيليين" المتشدددين، حيث كان له تأثير كبير في قرار نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة، وله مكانة مرموقة في منظمة "أيباك" الصهيونية. وكان من أبرز المدافعين عن عمليات التعذيب التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ووصف الجلادين بأنهم "أبطال"، وذلك بعد أن نشرت لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ. في العام ٢٠١٤، ما مفاده أن وكالة المخابرات المركزية ضللت البيت الأبيض بشأن استخدام التعذيب. وكان بومبيو قد برز لدوره في تحقيق الكونغرس في الهجوم على القنصلية الأميركية في بنغازي في ليبيا.

^٥جينا هاسبل: أول مديرة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، كانت مسؤولة بارزة في الوكالة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، حيث أشرفت على برنامج سري يطلق عليه "التسليم والاحتجاز والاستجواب". عملت عن قرب مع بومبيو، وبينهما انسجام في الرؤية والموقف، وهما مقربان من المجموعات الصهيونية. وكانت "هاسبل" مشرفة على برامج التعذيب وخاصة سجن في تايلاند، وهو واحد من شبكة "المواقع السوداء" التابعة لوكالة المخابرات المركزية، حيث أشرفت على تعذيب المتهمين بالانتماء للقاعدة، واتهمتها الصحافة الأمريكية عام ٢٠٠٥ باتلاف أسطرة التحقيقات التي شملت الإتهام بالغرق والحرمان من النوم والضغط في توايت، وهناك مطالبات أوروبية بتقديمها للمحاكمة.

^٦صنف جون بولتون بأنه أحد أبرز وجوه "المحافظين الجدد" ضمن إدارة جورج بوش الابن، حيث عرف بتعصبه وعنصريته ومعاداته للإسلام. ترأس قبل تعيينه مستشاراً للأمن القومي معهد "غيت ستون" الذي أسسته، نينا روزنوالد، وهي أمريكية صهيونية معادية للمسلمين، وهدف المعهد نشر قصص مختلقة ووهمية عن المسلمين في الغرب، ولبولتون علاقات وثيقة بمشاهير "الاسلاموفوبيا" في أمريكا. ويُذكر أنه كان أحد مخترعي وملفقي المعلومات الكاذبة لإقناع الشعب الأمريكي بضرورة شن حرب على العراق بعد هجمات سبتمبر، ومن الداعين إلى تقسيم العراق وسوريا "في مرحلة ما بعد داعش" وإنشاء "كيانات عرقية" بدعوى رفض "العودة إلى الحدود التي رسمها الأوروبيون منذ قرن تقريباً". ويعتبر بولتون من أشد المعارضين للاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥، أما في القضية الفلسطينية فيتبنى مبادئ أقصى اليمين الإسرائيلي، حيث يدعو إلى "حلّ يقوم على ثلاث دول... يتم وفقه إرجاع غزة إلى السيطرة المصرية، وإرجاع الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية".

متشددة سيكون لها تبعات كبيرة على المنطقة العربية، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء واشنطن التزامها بالاتفاق النووي المبرم مع إيران عام ٢٠١٥. ويبدو أنه سيكون لهذه الشخصيات، التي تمثل التيار الأكثر تشدداً في الإدارة الأمريكية، دور في اتخاذ قرارات حاسمة في الملف السوري.

ياتي ذلك بالتزامن مع إعداد القوات الإسرائيلية العدة لحملة عسكرية تهدف إلى إبعاد القوات الإيرانية وإنشاء منطقة أمنية واسعة ما وراء الجولان باتجاه الشرق، وذلك من خلال عملية تحريرية خاطفة تُثبت من خلالها مصالحها وتحبط الخطوات الإيرانية الأخيرة في سوريا، وتدفع باتجاه تأسيس حكم ذاتي للأكراد والدروز.^٧

وفي شهر مارس ٢٠١٨؛ كشف مصدر عسكري أمريكي عن قيام نتنياهو بعرض خطة تحرك عسكري شامل ضد إيران في العراق وسوريا ولبنان، على الرئيس الأمريكي وكبار مسؤولي مجلس الأمن القومي الأمريكي، وتمت مناقشة المواقع والقواعد التي يمكن ضربها في سوريا، وسبل قطع طهران-بغداد-دمشق-بيروت، ومنع الميليشيات التابعة لها من التمرکز في النقاط الحدودية بين العراق وسوريا والأردن.

وأكد المصدر أن البنتاغون فرغ عملياً من دراسة الخيارات التي سيتم رفعها إلى الرئيس ترامب، والتي تتقاطع مع استعدادات إسرائيل للعب دور مباشر في الهجوم الذي قد يمتد إلى لبنان.^٨

ويشهد الجنوب السوري تجهيزات من قبل فصائل معارضة، وتعزيزات أمريكية في قاعدة "التنف"، ويدور الحديث عن تجهيز الفصائل لعمل عسكري يغير موازين القوى ويعيد ترتيب أوراق المنطقة مع تقدم قوات الأسد في الغوطة، وتوقع تحرك النظام بعدها نحو درعا.

ويدور الحديث عن تعزيزات أمريكية لقاعدة "التنف"، حيث تم إرسال ٢٠٠ جندي أمريكي في إطار عملية يتم الإعداد لها ضد الميليشيات الإيرانية، وذلك بالتزامن مع توجه القوات الأمريكية لتفعيل خطط الطوارئ بينهما لشن رد مشترك في حال وقع هجوم صاروخي من إيران، وإرسال قوات أمريكية إلى "إسرائيل" من أوروبا، حيث

^٧ نفذ الجيش "الإسرائيلي" في شهر سبتمبر الماضي أضخم مناورات من نوعها منذ قرابة ٢٠ عاماً بالقرب من الحدود السورية، وتمت فيها محاكاة حرب مع "حزب الله" بعمق ٣٠ كم، وذلك بهدف الوقوف على الجاهزية العسكرية لمواجهة حرب واسعة قد تندلع في الشمال. وشاركت في هذه المناورات قوات كبيرة في الخدمة النظامية والاحتياط، ونحو ٢٠ لواءً، إلى جانب كتائب تجميع حربي، وقوات خاصة، ووحدات هندسة، يدعمها سلاح الجو والبحرية والاستخبارات وقوات الجبهة الداخلية. وتضمنت المناورات التدريب على تكنولوجيات جديدة مثل: تسير شاحنات بدون سائقين، وتحليق طوافات بدون طيارين لتنفيذ عمليات إخلاء، وتنفيذ عمليات إجلاء المدن، وصمد عمليات التسلل عبر الحدود، وإبطال عمل خلايا التجسس.

^٨ في رد فعل على تلك التسريبات؛ أعلنت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية (١٧ مارس) أن الولايات المتحدة تحضر قوة عسكرية ضاربة لاستهداف مواقع تابعة لنظام الأسد، وقال سيرغي رودسكوي، رئيس غرفة العمليات في هيئة الأركان الروسية، إن: "واشنطن تحضر لتوجيه ضربات ضد أهداف حكومية سورية باستخدام الصواريخ الموجهة"، مهدداً بالرد في حال قامت واشنطن بضرب مقرات يوجد بها جنود روس.

أكد الجنرال ريتشارد كلارك، قائد سلاح الجو الثالث، أنه سيكون لدى القوات الأمريكية قوات قتالية تتحرك في غضون ٧٢ ساعة.^٩

ووفقاً لتقرير نشره موقع "ديبكا" (١٠ مارس ٢٠١٨) فإن نتنياهو فوجئ أثناء لقاءه بترامب (٥ مارس) بعرض الرئيس الأمريكي عليه خطة مفصلة تتضمن إغلاق الحدود السورية-العراقية في وجه الإيرانيين.

ووفقاً للتقرير فقد تم إصدار أوامر لقيادة القوات الجوية الأمريكية في العراق والخليج العربي بمضاعفة طلعاتهم الاستطلاعية على طول الحدود السورية-العراقية، وتسلمت قاعدة "العديد" بقطر، وحاملة الطائرات "يو إس إس ثيودور روزفلت" ببحر العرب، والمروحيات المقاتلة الرابضة في مناطق سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" في شمال سوريا أوامر بضرب الأهداف دون الرجوع لواشنطن في حال رصد محاولات الميليشيات الموالية لإيران عبور نهر الفرات من الجهة الغربية أو عبور الحدود السورية من العراق. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد رسمت منطقة حظر طيران فعالة في شرق سوريا على طول الحدود العراقية السورية.^{١٠}

وأكد التقرير أن ترامب كلف وزير دفاعه ماتيس بالقيام باستعدادات استباقية لخطة هجوم روسي-سوري-إيراني مشتركة، حيث قامت القوات الأمريكية بالتحضيرات اللازمة لشن ضربات موضعية تهدف إلى طرد قوات النظام و"حزب الله" من درعا.

وفي حال نجاح هذه الضربة ستتمكن الولايات المتحدة بعد ذلك من توسيع منطقتها الآمنة بعمق يتراوح ما بين ٥٠ إلى ١١٠ كلم، وذلك من خلال تطويق درعا من الشرق، والسيطرة على طريق دمشق-درعا، وصولاً لبلدة إزرع التي تقع على بعد ٢٠ كلم شمال غرب درعا للسيطرة عليها وطرد القوات الإيرانية السورية التي أنشأت فيها مركز قيادة لقواتها في الجنوب.

^٩ تحدثت مصادر عسكرية عن قيام واشنطن وتل أبيب بتأسيس قوة مهام مشتركة، تقوم فيها إسرائيل بالتخطيط وقيادة الآلاف من القوات البرية والبحرية القابلة للتشغيل المتبادل، وتجري جميع التدريبات وفقاً للغة وقواعد اشتباك مشتركة، وأكد العقيد في سلاح الجو الأمريكي، جاستن هيكممان، رئيس أركان قوة المهام المشتركة مع إسرائيل، أن البلدين قاما بتطوير تكتيكات وأساليب وإجراءات إلى درجة أن جميع القوات لديها قابلية التشغيل البيئي المتبادل السريع للغاية. كما أكد جلب ٢٥٠٠ جندي أمريكي من أوروبا إلى "إسرائيل" عبر مركز القوات التابعة للقيادة العسكرية الأميركية-الأوروبية "U.S. European Command" بألمانيا، حيث يتم العمل على تعزيز أنظمة الدفاع الصاروخية (Arrow)، و(David's Sling)، و(Iron Dome)، و(Patriot)، و(THAAD)، و(Aegis).

^{١٠} اتزامنت تلك التطورات مع تسريب أنباء عن مطالبة ترامب المملكة العربية السعودية بتقديم أربع مليارات دولار لتمويل خطة أمريكية تهدف لإعادة إعمار شرقي سوريا ككيان شبه مستقل، ومنع بشار الأسد وشركائه الروس والإيرانيين من المطالبة بهذه المناطق، أو إعادة حشد مقاتلي داعش، وذلك ضمن خطة شاملة تهدف لجعل منطقة شرقي الفرات سداً حصيناً أمام المد الإيراني، وضمان الاستقرار في الأراضي المحررة ودعم الأهداف الأميركية في أية تسوية سياسية مستقبلية. ولتعزيز تلك الخطة؛ تعمل واشنطن على تحديث سلاح القوات الكردية شرق وشمال سوريا وتزويدها بأسلحة مضادة للطائرات والدروع، كما تم الحصول على تأكيدات من قبل القوات السعودية والأردنية بالانخراط في العمليات العسكرية في حال توسع نطاق الصراع، وتجنيد مقاتلين من القبائل العربية بالأنبار لإغلاق الحدود من الجانب العراقي.

وتتضمن الخطة إسناد قوات المعارضة بالمدفعية الثقيلة من الأراضي الأردنية، وتوفير الغطاء الجوي من سلاح الجو الأمريكي، وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- ١- مضاعفة حجم المنطقة الآمنة التي أنشأتها الولايات المتحدة جنوب شرقي سوريا.
- ٢- إبعاد القوات الإيرانية عن الحدود مع الأردن، وكذلك مع العراق من جهة التنف.
- ٣- تعزيز المنطقة العسكرية العازلة التي تقوم إسرائيل بإنشائها جنوب غربي البلاد، ومنع قوات النظام والمليشيات الحليفة له من الوصول إلى تلك المنطقة.

التحضيرات الإيرانية للمعركة المرتقبة

أثارت الإستراتيجية الأمريكية مخاوف إيران التي بادرت إلى إيفاد رئيس أركان قواتها المسلحة الإيرانية إلى دمشق لمناقشة حزمة من الإجراءات تتضمن إنشاء قواعد جوية وبحرية، والتأكد من ضمان استمرار تعاون بشار الأسد مع القيادة الإيرانية، حيث أكد قائد الحرس الثوري الجنرال محمد علي جعفري أن الأسد يعرف أنه "مدين" للمليشيات الشعبية ويفهم أنها ضرورية لبقائه، وتوقع أن يقوم الأسد بـ"مأسستها حتى تظل مهمة لمواجهة التهديدات المستقبلية".

كما بادرت طهران إلى تعزيز قدرات ميليشيا "درع الوطن" التابعة لـ "الفيلق الخامس" الذي يطلق عليه اسم "باسيج سوريا"، وأقامت ثلاث قواعد لتعزيز هذه الميليشيا؛ واحدة بالقرب من حلب في الشمال، واثنان في جنوب العاصمة دمشق، فضلاً عن إنشاء سبع قواعد "تكتيكية" أصغر بالقرب من الخطوط الأمامية النشطة. وفي أعقاب استهدافها في حمص؛ بادرت قيادة القوات الإيرانية في سوريا إلى نقل قاعدة طائراتها المسيرة من مطار "تي فور" إلى مطار تدمر، حيث تم نقل ما تبقى من العتاد والعناصر بعد أن تم تجهيز مكان خاص للإيرانيين في المطار الذي يشغله الآن سرب من طائرات "ل ٣٩" التابعة للنظام، كما تم جلب عتاد جديد بنفس المواصفات التي تم تدميرها في تلك الضربة بما في ذلك عربات الإطلاق والتوجيه والطائرات المسيرة، بحيث أصبحت القاعدة الجديدة قادرة على إطلاق الطائرات المسيرة إلى مختلف مناطق سوريا.

ولإفشال المخططات الأمريكية على الحدود العراقية-السورية؛ قامت القوات الإيرانية بفتح ثلاث معابر لدعم حلفائها في سوريا ولبنان عبر الأراضي العراقية مروراً بمحافظتي نينوى والأنبار، حيث أكد تقرير نشره "معهد دراسات الحرب"، أن إيران تعمل على تعميق التعاون مع الحكومة العراقية على طول الحدود السورية-العراقية، لتحقيق نفوذ طويل الأمد في المناطق الممتدة عبر البوكمال والقائم في غرب العراق، مما سيمكنها من التنقل بحرية على طول طريق بغداد-دمشق السريع.

أما على الصعيد الميداني؛ فقد قامت القيادة العسكرية الإيرانية بتقسيم قواتها في سوريا إلى خمس قطاعات عسكرية مناطقية؛ لكل واحدة منها قيادتها المستقلة التي ترتبط بقيادة الأركان التي أنشأتها في دمشق، حيث

يتضمن الترتيب الجديد إنشاء: قيادة للقطاع الشمالي في حلب، وقيادة في الجنوب ببلدة إزرع، وفي القطاع الشرقي بمطار الضمير، وفي المحافظات الساحلية بمعسكر الطلائع بين طرطوس واللاذقية، ونشر نحو ٧٥ ألف مقاتل، منهم: ١٠ آلاف ضابط وجندي من الحرس الثوري، و ٧٥٠٠ ضابط وجندي من قوات النظام، و ٢٠ ألف من الميليشيات الشيعية العراقية، و ١٥ ألف شيعي أفغاني، و ١١ ألف من "حزب الله".^{١١} وعمدت القيادة الإيرانية في هذه الأثناء إلى الزج بنحو ست أرتال عسكرية في حوران، حيث تمركزت في المنطقة الممتدة ما بين بلدة جديدة وصولاً لموقع اسمه "خربة كوم اقرا"، بحيث أصبحت القوات الإيرانية على بعد ٣٠ كم عن الحدود الأردنية الشمالية و ٢٥ كم عن حدود الجولان المحتل، وذلك بالتزامن مع سعي قوات النظام و"حزب الله" لتعزيز نقاط تمركزهم في "نعب الفوار" وبلدة "مزارع الأمل" و"الحيس" بريف القنيطرة الأوسط.

إقحام الأسلحة الإستراتيجية في المواجهات

في استعراض غير مسبوق للتقنيات العسكرية المتطورة؛ قامت إيران بإطلاق طائرة "صاعقة" المسيرة ألياً مزودة بأربعة صواريخ من قاعدة "T4" فوق الأجواء الإسرائيلية جنوب بحر الجليل ووصلت بلدة بيت شين شمال إسرائيل حيث أسقطتها مروحيات "أباتشي" إسرائيلية هناك.

ويبدو أن التجربة الإيرانية كانت تهدف إلى دراسة مدى قدرات طائراتهم المسيرة في تفادي شبكة الرادارات الإسرائيلية الكثيفة التي تحمي الجولان وشمال إسرائيل وذلك من خلال التسلل عبر الأردن.

كما تعمل إيران على إنشاء أربعة مصانع صواريخ بالستية في سوريا ولبنان ذات منظومات إصابة دقيقة، وعلى رأسها صواريخ "خرمنشهر" البالستية التي يبلغ طولها ١٣ متراً، ويتراوح قطرها ما بين متر ونصف إلى مترين، ويصل مداها إلى ما لا يقل عن ٢٠٠٠ كلم وتحمل عدة رؤوس متفجرة يصل وزنها إلى ١٢٠٠ كغ، والتي تنشرها طهران للمرة الأولى خارج حدودها.

وجاء الكشف عن نقل إيران تلك التقنيات إلى حلفائها بسوريا ولبنان بالتزامن مع إعلان القوات الروسية إرسال طائرتين من طراز "SU-57"،^{١٢} وأربع طائرات من طراز "SU-٣٥"، وأربعة أخرى من طراز "SU-26"، وطائرة إنذار

^{١١} تم نشر عناصر الميليشيات في القواعد التالية: "ماير" خارج نبل شمال غرب حلب على الحدود التركية وهي مخصصة حصراً للحرس الثوري، قاعدة قيادة العمليات في حلب، قاعدة اللواء ٤٧ شرق حماة، قاعدة مطار الشعيرات جنوب حمص والذي من خلاله تتواصل إيران جواً مع قواتها المنتشرة في سوريا وتحميه ثلاث كتائب من الحرس الثوري، قاعدة معسكر الطلائع بين اللاذقية وطرطوس، و قاعدة (تي فور) الجوية بين حمص وتدمر وتشترك فيه وحدات من القوى الجوية السورية والروسية، حامية الإمام حسين-الشيباني غرب دمشق، قاعدة الضمير، وتشكل المطار الثالث لإيران، بناء من أربع طوابق بمطار دمشق يطلق عليه: "البيت الزجاجي"، وتقع فيه قيادة الأركان الإيرانية، قاعدة اليرموك جنوب غرب دمشق، حامية زينب جنوب دمشق، قاعدة إزرع في حوران.

^{١٢} تمتلك هذه المقاتلة أنظمة ملاحية مدمجة فائقة التطور، بما في ذلك ثلاث رادارات ذوات مصفوفة الطور النشط، ورادارت على الأجنحة، بالإضافة إلى منظومات تحديد الموقع التي تعمل بالأشعة فوق البنفسجية والأشعة فوق الحمراء، وترتبط جميع نُظم المجسات فيها (خمس رادارات، ونطاقين من الأشعة ووسائل الرؤية السلبية) بالبيانات التي تستقبلها الطائرة من مرسلات فضائية وجوية وأرضية، وقد قام سلاح الجو الروسي بسحبها يومين من إرسالها، ورأت مصادر عسكرية أن إعادة هذه المقاتلات المتطورة من الجيل الخامس من منطقة حرب نشطة بعد بعد يومين من

مبكر من طراز "A-50U ١" إلى مطار حميميم العسكري في سوريا، وذلك في رد مباشر على إقحام القوات الأمريكية منظومة الاستطلاع الأمريكية "F-22" غير المرئية، حيث أرادت القوات الروسية أن تؤكد هيمنتها الجوية من خلال مقاتلات الجيل الخامس.

وتلمح تل أبيب في المقابل بإمكانية الزج بمقاتلات الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة طراز "F-35" التي دخلت الخدمة لأول مرة في شهر ديسمبر الماضي.

ويسود الاعتقاد في الكرملين أن واشنطن قد شرعت في تزويد بعض فصائل المعارضة بأسلحة نوعية، حيث أكد رئيس لجنة الدفاع الروسية في البرلمان، الجنرال فلاديمير شمانوف، أن المقاتلة الروسية "Su-25" التي أسقطت في ٥ فبراير الماضي قد تعرضت لإصابة بصاروخ ذي رأس حراري موجه، من منظومات "إيغلا" أو "ستينغر" الأمريكية.

وتعتقد وزارة الدفاع الروسية أن واشنطن تقف خلف الهجوم النوعي الذي تعرضت له قاعدة حميميم (٤ يناير ٢٠١٨)، حيث أكد مصدر عسكري روسي أن كل طائرة مسيرة شاركت في الهجوم على حميميم كانت تحمل ١٠ ذخائر، وزن الواحدة منها قرابة ٤٠٠ غرام، وهي من طراز متقدم جداً، مرجحاً أن أميركا وأوكرانيا لهما دور في العملية، ومشيراً إلى أن الطائرات التي تم استخدامها في استهداف القواعد الروسية قد تم تصنيعها في الولايات المتحدة، ويبلغ عددها ١٣ طائرة مزودة بقدرات متطورة في مجال البرمجة الملاحية وتتطلب وجود خبراء في محطة توجيهه وتحكم لاسلكي في تحديد الهدف وضربه.

ثانياً: تدهور الموقف الروسي في الساحة السورية

تبدو موسكو غارقة أكثر من أي وقت مضى في أحوال الأزمة السورية، حيث يواجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تبعات إخفاق وزير خارجيته في "مؤتمر سوتشي" (يناير ٢٠١٨)، وتدهور العلاقات مع تل أبيب، وانتهيار مشروع "خفض التوتر"، وفشل مقاومة شركاته الأمنية ضد الولايات المتحدة شرقي الفرات (فبراير ٢٠١٨)، وذلك بعد أن أعلن النصر وانتهاء العمليات القتالية من قاعدة حميميم في شهر ديسمبر الماضي، لكنه وجد نفسه مضطراً لخوض واحدة من أشرس المعارك في الغوطة الشرقية.

وتتجلى الحقيقة المرة لبوتين في أن سوريا بشكلها الحالي غير قابلة للحكم، وأن سير قواته يتعثر في مستنقع الحرب، حيث خسر شرقي البلاد أكثر من ٣٠٠ مرتزق روسي بين قتل وجريح، في حين بات نظام الأسد معتمداً بصورة مطلقة على الدعم الروسي والإيراني.

"الاختبار" يدل على فشل المشروع، خاصة وأن هذا الطراز من المقاتلات لم يكمل لاختبارات الأساسية في بلد التصنيع ولم يصل إلى المرحلة العملية حتى يتم إرساله إلى ساحات القتال في سوريا.

وكان من المفترض أن يُعلن بوتين في "مؤتمر سوتشي" عن نصر دبلوماسي يتزامن مع إعلان انتصاره العسكري، إلا إن المؤتمر مثل إحراجاً كبيراً للدبلوماسية الروسية نتيجة العنف الذي وصل درجاته القصوى في إدلب والغوطة الشرقية، بحيث تحولت الدول الضامنة لخفض التوتر إلى دول متورطة في إذكاء الصراع وارتكاب جرائم مروعة بحق المدنيين.

ورأت دراسة نشرها المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يلعب لعبة لا نهاية لها في المستقبل المنظور، حيث يعمل جاهداً على تثبيت ديكتاتور لم يعد قادراً على استعادة حكمه أو تثبيت شرعيته، ويجد نفسه منهكاً في أتون تنافس إقليمي ودولي يصعب احتواؤه.

وباعتماده على الميليشيات الإيرانية والقوات الشيشانية وفرق المرتزقة؛ يبدو من غير الواضح إلى متى سيظل بوتين مسيطراً على الوضع، إذ تبدو للعيان حالة الفوضى النابعة من كثرة اللاعبين والوكلاء، الأمر الذي يدفع بالروس للزج بالمزيد من قواتهم بدل سحبها.

في هذه الأثناء تعمل الإدارة الأمريكية على إستراتيجية جديدة تقضي بإنشاء خط يفصل الحدود السورية البالغ طولها ١٣٢٠ كم عن العراق والأردن وتركيا، حيث يربط نحو ٢٥٠٠ من مشاة البحرية الأمريكية على طول خط يبدأ من تقاطع الحدود السورية-العراقية-الأردنية بالتنف ويمتد على طول الحدود العراقية الممتدة نحو ألف كلم، وصولاً إلى الحسكة ومنبج، بالتوازي مع الحدود السورية التركية الممتدة نحو ٣٢٠ كلم، ويضمن هذا الخط للولايات المتحدة السيطرة على أهم حقول النفط والغاز في سوريا.

وكانت الإدارة الأمريكية قد سربت في شهر يناير الماضي تفاصيل خطة شاملة لمرحلة ما بعد الحرب في سوريا، تتضمن: محاربة تنظيم الدولة، والتصدي للنفوذ الإيراني، وإنشاء منطقة حكم ذاتي للأكراد، وإعادة نشر القوات الأمريكية وتعزيز قدراتها العسكرية في عشر مواقع تقع في المناطق التابعة لقوات سوريا الديمقراطية تمتد من عين دادا غرباً إلى رميلان شرقاً.

يأتي ذلك بالتزامن مع تدهور علاقة موسكو مع واشنطن في ظل تقدم تحقيقات "مولر" التي تدين روسيا بالتجسس على المؤسسات الأمريكية والتدخل في الانتخابات، في حين يجد ترامب صعوبة متزايدة في المحافظة على التوافقات التي أبرمها مع نظيره الروسي بإنشاء منطقة خفف تصعيد في الجنوب السوري.

صراعات الحلفاء

تشعر الإدارة الأمريكية بالقلق من أن يفضي التعاون الروسي مع تركيا في الشمال السوري إلى تعميق الانقسام التركي-الأمريكي والتركي مع حلف شمال الأطلسي، لكن المسؤولين في واشنطن يدركون في الوقت نفسه أن روسيا ليست حليفاً إستراتيجياً لتركيا على المدى البعيد، وبالتالي، فإن تغيير الحسابات الروسية حول مستقبل سوريا يمكن أن يؤدي إلى تغيير كبير في خريطة ساحة المعركة في سورية، وليس بالضرورة لمصلحة تركيا الأمر الذي

سيتيح لواشنطن مجال الوصول إلى تفاهمات إستراتيجية مع أنقرة في الشمال السوري. وقد دفع واشنطن ذلك لفتح باب التعاون مع أنقرة عبر صياغة مسودة اتفاقية تنص على انسحاب "قوات سوريا الديمقراطية" إلى شرق النهر مع الاحتفاظ بقاعدة في السد تحت الإشراف الأمريكي المباشر.

ومن جانبها؛ تشعر إيران بالقلق من التقدم الروسي في دمشق عقب عملية الغوطة، وذلك في مقابل استبعاد مشاركة الميليشيات الإيرانية والعراقية التي وصلت إلى محيط الغوطة وأطراف دمشق دون المشاركة في القتال، حيث أمر الضباط الروسي قادة الميليشيات بالبقاء على مسافة تفصلهم عن أي نقطة اشتباك.

وتعكس وسائل الإعلام الإيرانية بشكل متزايد مخاوف طهران من النوايا الروسية في سوريا، وما يُنظر إليه على أنه محاولات روسية لتجاوز إيران، التي دفعت ثمناً باهظاً لإبقاء بشار الأسد في السلطة في دمشق.

ووفقاً لصحيفة "قانون" الإصلاحية، فقد شعر الرئيس حسن روحاني بخسارة السوق السورية قبل أسابيع قليلة من الإعلان عن نهاية "تنظيم الدولة"، مما دفعه إلى الاتصال بالأسد لمناقشة إعادة إعمار سوريا. ورأت الصحيفة أنه: "لا ينبغي أن نسمح لبشار الأسد أو أي شخص آخر أن يحاول منع إيران من المشاركة في عملية إعادة الإعمار، لأنه يمثل جزءاً من المصلحة الوطنية المرتبطة بالقضايا الاقتصادية والمالية".^{١٣}

كما تثار المخاوف من إمكانية تنامي التوتر بين تركيا وإيران في حال اندلاع مواجهات بين الميليشيات الموالية لإيران وبين فصائل المعارضة المشاركة في عملية غصن الزيتون، حيث تشير المصادر إلى أن إيران تبدو غير مرتاحة لسير عمليات "غصن الزيتون"، إذ إنها ترغب في سيطرة النظام على المناطق الحدودية وإقصاء المعارضة عنها، مما يهدد بفض الشراكة بين روسيا وإيران وتركيا في الفترة المقبلة.

وتبدو ساحة الصراع مزدحمة بمواجهات متعددة الاتجاهات، حيث تشتبك فصائل المعارضة في إدلب مع تنظيم "داعش"، ومع الجماعات المرتبطة بتنظيم "القاعدة"، ويواجه الأتراك خطر إبرام تفاهم بين الوحدات الكردية وقوات النظام الذي يرغب بالسيطرة على المنطقة وإقامة مواقع عسكرية على طول الحدود مع تركيا، وهو ما تريد موسكو تحقيقه بالفعل، إذ تعتبر روسيا أن سيطرة النظام على المناطق الكردية بموافقة الأتراك هي الحل النهائي.

^{١٣} تؤكد مصادر ميدانية أن المصالح الإيرانية قد بدأت تصطدم بالفعل مع الامتيازات التي منحها النظام لروسيا فيما يتعلق بحقول الغاز والنفط ومناجم الفوسفات؛ فقد سعت إيران إلى توقيع عقود لإدارة حقول خنيفيس والشرقية بريف تدمر، وتتوجت تلك الجهود بزيارة رئيس وزراء النظام عماد خميس طهران، ومنحها الحق في استثمار مناجم الفوسفات، وتصدير الإنتاج إلى طهران، لكن حكومة النظام أبرمت في المقابل اتفاقيات مع شركات روسية من أجل تطوير مناجم خنيفيس، حيث زجت موسكو بشركة "ستروي ترانس غاز" التي يملك فيها الملياردير الروسي غينادي تيموشينكو الحصة الأكبر، الأمر الذي أنهى الحلم الإيراني بعد بدء الشركة فعلياً بتنفيذ أعمال الصيانة وتقديم خدمات الحماية والإنتاج والنقل إلى المرافق للتصدير. وتحدثت المصادر عن لجوء الشركات الروسية إلى "قوات النمر" لتهديد الشركات الإيرانية وإبعادها عن حقول الفوسفات، حيث نفذت هذه القوات تهديدها في إحدى الحالات وقصفت حمولة خرجت من المناجم، ثم شنت هجوماً واستولت على المناجم بالقوة وطردت الميليشيات الإيرانية منها.

تدهور وضع النظام

وفي مقابل احتدام الصراع الدولي وتعقد المعادلة الميدانية؛ يتزايد تراجع النظام وتدهور قواته، حيث تشير تقديرات عسكرية أمريكية إلى أن بشار الأسد لا يستطيع المواصلة في الحكم رغم الدعم الروسي والإيراني له، وأنه "مفلس" وغير قادر على تحقيق النصر الكامل في الحرب، معتبرة أن وقف زخم الانتصارات الروسية والإيرانية مسألة وقت.

وتعتقد المصادر نفسها أن ٨٠% من القوات العسكرية التي تقاتل في سوريا تتشكل من قوات أجنبية مثل مقاتلي "حزب الله" والمليشيات الشيعية العراقية والحرس الثوري الإيراني، في حين تمثل قوات النظام الحلقة الأضعف بين هذه القوات حيث ترسل عناصر لا تمتلك التدريب أو العتاد الكافي، وعادة ما تكون أكثر عرضة للخسائر من غيرها.

ورأت صحيفة "نيويورك تايمز" أن: "مشكلة روسيا في سوريا هي رئيس النظام بشار الأسد"، مؤكدة أن معضلة موسكو تكمن في ربط مغامرتها في سوريا بمصير الأسد، من دون أن يكون لديها أي مجال للمناورة، فلا يستطيع بوتين سحب قواته من جهة، ولا يمكنه الدفع باتجاه حل سياسي بشكل يمكن معه تفادي انهيار النظام وتعرض سمعته ومكانته للخطر. وبناء على هذه المعضلة؛ فإن الحرب تبدو مستمرة دون أن يكون لدى بشار القدرة على البقاء في الحكم دون دعم عسكري روسي مكثف.

ووفقاً للتقرير فإن الخلافات مع دمشق بدت واضحة في اجتماع خاص للشرق الأوسط، عُقد في موسكو نهاية فبراير الماضي، حيث افتتح وزير الخارجية، سيرغي لافروف، اللقاء الذي استمر ليومين في نادي "فالداي" للحوار، حيث عبر مسؤولون روس عن سخطهم من عدم تعاون النظام مع العملية السياسية وانتقدوا الموقف السوري بعنف.

وكانت صفحة "القناة المركزية لقاعدة حميميم المركزية" في موقع التواصل الاجتماعي قد أثارت سخط مؤيدي النظام بعد أن كشفت أن بشاراً ما كان ليخرج من مخبئه في دمشق لولا تأمين حماية روسية له، مؤكدة أن سلاح الجو الروسي أمن: "زيارة رسمية للرئيس السوري بشار الأسد إلى منطقة الغوطة الشرقية، بعد تحرير ما يزيد عن ٨٠% من سيطرة التنظيمات المتطرفة عليها وذلك برفقة القوات الحكومية البرية والجوية". وأضافت: "نأسف لسماع ذلك، فقد عملت مجموعة القوات الروسية جواً وبرياً على دعم القوات الحكومية خلال المعارك التي تم تحقيق النصر فيها خلال فترة وجيزة من الزمن وقدم العسكريون أرواحهم لقاء ذلك". وتم نشر مقاطع فيديو تظهر مجموعة من المرتزقة الروس وهم يحيطون ببشار، ويحاولون منع عناصره من الاقتراب منه ومنهم ضباط في النظام.

ويأتي السخط الروسي من أداء بشار الأسد نتيجة تقارير مقلقة حول الخسائر الفادحة التي تكبدتها قوات النظام في المعارك الأخيرة بالغوطة الشرقية، حيث نشرت وسائل إعلام موالية للنظام (٢٠ مارس ٢٠١٨) أسماء

٥٤٥ من عناصر وضباط النظام والقوات الروسية الذين قتلوا في معارك الغوطة الشرقية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى خسائر فادحة في الآليات تمثلت في تدمير ٦ دبابات وإسقاط طائرة مروحية بصاروخ من منظومة "أوسا"، وإسقاط مقاتلة "سوخوي ٢٤"، واغتنام دبابة T72، وعربة BMB، وأسلحة وذخائر متنوعة.

ثالثاً: التقسيم تحت ذريعتي المناطق الآمنة وتأمين الحدود

تعمل الولايات المتحدة منذ مطلع العام الجاري على بناء دولة للأكراد شمال شرق سوريا، وذلك من خلال تزويد قوات "قسد بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، ودعمهم بالخبراء والدبلوماسيين.

وتلتزم واشنطن التكتّم حول الخطوط العريضة للجهود المبذولة شرقي الفرات، حيث يدور الحديث عن نية واشنطن العمل على بناء هيكل إداري جديد في الأجزاء الشرقية من سوريا، وتعتبر ميلشيا "قسد" حجر الأساس لهذا المشروع، حيث تم تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٨ للاستمرار في عمليات تجهيز وتدريب هذه القوات، بما في ذلك إرسال الذخيرة ومدافع الهاون والعربات المدرعة، كما تخطط الإدارة الأمريكية في الوقت نفسه لإنفاق ما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار أمريكي على "المشاريع الاقتصادية وأعمال الاستقرار".

وفي مقابل المخططات الأمريكية تعمل الحكومة التركية على تعزيز وجود قواتها غربي الفرات من خلال إقرار خطط لشراء عربات ومروحيات لدعم عملية "غصن الزيتون" التي قد تستمر عدة أشهر.^{١٤} وتحدثت مصادر عسكرية مطلعة عن تأكيد واشنطن لأنقرة سعيها لكبح المقاتلين الأكراد في سوريا ضمن محاولة لإصلاح العلاقات المتعثرة مع أنقرة، بحيث يتم سحب الأكراد من مدينة منبج السورية ونقلهم إلى الشرق من نهر الفرات، وإذا تم تنفيذ التعهدات الأمريكية فإن ذلك سيؤدي إلى ربط مناطق "درع الفرات" بعفرين، وتوسيع منطقة نفوذ تركيا لتكون الثالثة من حيث المساحة بعد منطقة النفوذ الأمريكي البالغة ثلث مساحة سوريا (١٨٥ ألف كيلومتر مربع) وقوات النظام وروسيا وإيران التي تسيطر على نصف مساحة البلاد.

وترغب تركيا في تحقيق مكاسب استراتيجية على الأرض عبر ربط مناطق ريفي حلب الشمالي والغربي مع إدلب، حيث ضمنت من خلال سيطرتها على عفرين حلقة ربط جغرافية بين جميع المناطق الحدودية الواقعة بين مدينة جرابلس غرب الفرات، والبحر المتوسط غرباً، ونظراً لأهمية المدينة اقتصادياً، فإن تركيا على ما يبدو

^{١٤} ناقشت هيئة المشتريات الدفاعية التركية ٥٥ برنامجاً، بلغ مجموع قيمتها ٩,٤ مليار دولار، وعقدت شركة الصناعات الفضائية والجوية التركية اتفاقاً قيمته ٣,٥ مليار دولار مع شركة "سيكورسكي" للمشاركة في إنتاج ١٠٩ مروحيات، وقد اختارت تركيا شركة سيكورسكي لبرنامجها لصناعة المروحيات لتطويع مروحية "T-70 بلاك هوك"، بنموذج تركي يعتبر نسخة عن النموذج الدولي "S-70". وأكد مسؤول في هيئة المشتريات التركية أن لجنة الصناعات الدفاعية قررت أن ترسي عقداً على شركة "FNSS" المصنعة للعربات المدرعة لشراء ١٧٠ عربة ثمانية الدفع، بقيمة تتراوح ما بين ١٧٥ و ٢٠٠ مليون دولار. كما قررت اللجنة فتح مجال التفاوض مع مصنع آخر للعربات المدرعة "MBC" لشراء ٧٠٠ عربة رباعية مدولية. ويشمل هذا العقد شراء ١١٦ عربة "كبريس" المضادة للألغام والعبوات المتفجرة. في هذه الأثناء تتنافس شركتا "MBC" و "FNSS" على عقد أكبر لإنتاج ٢٥٠ دبابة "ألثاي" التركية من دبابات الجيل الجديد.

تسعى من خلال سيطرتها على عفرين، إلى قطع وريد اقتصادي مهم للأكراد الذين يستفيدون من الضرائب التي يجنونها من المدينة. ويدور الحديث بين تركيا والولايات المتحدة حول إمكانية ضم مناطق "درع الفرات" لغرب الفرات تحت إدارة قيادات كردية تتبع للمجلس الوطني الكردستاني الموالي لتركيا.

في هذه الأثناء تتعالى الأصوات في تل أبيب لانتهاز فرصة الصراع في سوريا بهدف تحقيق اعتراف دولي بسيادتها على الجولان المحتل، حيث يدور الحديث عن اكتمال التحضيرات "لانتهاز هذه اللحظة التاريخية لإعلان السيادة الإسرائيلية على الجولان"، وسيمثل الاستيطان حجر الأساس في الإستراتيجية الإسرائيلية إضافة إلى التدخل المباشر في الصراع السوري، حيث ترغب تل أبيب في اتباع نهج طهران وأنقرة اللتان أصبحتا تمتلكان أذرعاً طويلة داخل الأراضي السورية عبر التدخل المباشر.

وأكدت مصادر عسكرية إسرائيلية أن تل أبيب بدأت تغير من إستراتيجيتها منذ مطلع ٢٠١٨ لمواجهة المحور الإيراني في الجولان، والتحالف مع الأكراد السوريين في الشمال ودعمهم لإقامة كيان سياسي كردي أو حكم ذاتي لا يرتبط أهله بصراعات دينية أو قومية مع دولة اليهود، مثل الأكراد والدروز والمسيحيين.

رابعاً: مستقبل الثورة وتحديات إعادة التشكيل

مثلت ظاهرة الاقتتال الداخلي السمة الأبرز للحراك الفصائلي خلال عام ٢٠١٧ والربع الأول من العام الجاري، وذلك بالتزامن مع شح الموارد ووقف الدعم الدولي الهادف إلى القضاء على الظاهرة الفصائلية نظراً لارتباط الجزء الأكبر منها بالحراك الديني.

كما تراجع الموقف السياسي للمعارضة نتيجة انتقال زخم الأحداث من أروقة جنيف وأستانا إلى المعارك الطاحنة بالركة وإدلب والغوطة الشرقية وغيرها من الجبهات المشتعلة، وانتقدت المؤسسات التي تدعي تمثيل الثورة لقصور أدائها عن مستوى الأحداث.

وفي مقابل تراجع المشروع الفصائلي ومؤسسات "التمثيل" السياسي إلى حد كبير؛ برز الحراك المدني كبديل أكثر قدرة على ملء الفراغ ومعالجة النتائج الكارثية للجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها النظام وحلفاؤه في الربع الأول من العام الجاري.

وألقى المشهد السوري المروع بظلاله على ضعف أداء مجلس الأمن وعدم فاعلية قراراته في وقف المجازر، فضلاً عن الاتهامات التي وجهت لبعض منظمات الأمم المتحدة بالتواطؤ مع النظام، كما لوحظ تراجع موقف الدول العربية المشغولة بصراعاتها البينية ومعارك الاستقطاب التي دفع السوريون ثمنها باهظاً، وذلك على حساب تقدم العمليات العسكرية التركية ومشاريع التوسع الفارسي والنزعات الانفصالية لدى بعض الجماعات الكردية، وتنامي النفوذ الإسرائيلي.

وتدفع تلك التحولات الكبرى في مشهد الثورة السورية، التي تزامنت سنويتها السابعة مع سقوط الجزء الأكبر من الغوطة، للدعوة إلى تبني مشروع تحول شامل يعالج المخاطر ويستجيب لعمق التحولات، وذلك من خلال الارتكاز على أربعة أعمدة رئيسية هي:

١- الحراك الوحدوي

بات من الواضح أن المقاربات الخارجية للحسم في سوريا باتت تراوح بين تيارين رئيسيين؛ أحدهما روسي-إيراني يريد تحقيق التوسع تحت ذريعة استعادة وحدة الأراضي السورية تحت حكم بشار الأسد، والثاني أمريكي-أوروبي يسعى إلى تقسيم البلاد تحت مسميات اللامركزية والتشكيل الفيدرالي.

ولإبعادها عن مجال الصراع الجيوسياسي؛ يتم إشغال المعارضة بدوامه من النصوص الفلسفية في دهايز جنيف وأستانة، في حين تقوم الدول الرئيسة بمداولات أكثر جدية في فيينا وفيتنام وعمان وموسكو؛ تتناول اقتسام النفوذ على: موارد الطاقة والمياه، والمعايير الحدودية، وطرق الإمداد، والسيطرة على الشريط الساحلي، والاستحواذ على عقود الإعمار.

وتتم تلك العملية بالتزامن مع الترويج لأنماط من اللامركزية السياسية، متمثلة في الدعوات لإنشاء كيانات اتحادية أو فيدرالية، كذرائع لتقسيم ثروات البلاد ومناطق النفوذ فيها.

ولا بد من مواجهة هذه المشاريع من خلال التأسيس لحراك وطني يفوت مشاريع التوسع الفارسية والروسية ومحاولات إعادة تأهيل نظام بشار المتهاك من جهة، ويمنع تمرير مشاريع التقسيم والنزعات الانفصالية لبعض الفئات السكانية على حساب مشروع الإصلاح الوطني من جهة ثانية.

ويقتضي ذلك تشكيل تيار وحدوي ناضج يمثل الأغلبية المطلقة من السوريين الذين يرفضون مشاريع اقتسام مناطق النفوذ الدولي لبلادهم من خلال دفع بعض المجموعات المنعزلة للمطالبة بإنشاء كيانات "فيدرالية" أو مناطق "حكم ذاتي".

ولا شك في أن نزوع المفاوضين إلى التعاون مع دعاوى الإصلاح الدستوري خطورة كبيرة على مستقبل العملية السياسية؛ حيث ترغب الوساطة الأممية في التوصل إلى توافقات دولية تتبعها قرارات أممية ملزمة يتم من خلالها صياغة كيانات اتحادية للقطر السوري بقرار من الأمم المتحدة وذلك على نمط نظم الانتداب التي أقرتها عصبة الأمم في العقد الثاني من القرن العشرين.

وتكمن الخطوة في الارتكاز الغربي على الهويات الفرعية والسعي لإنشاء كيانات مستقلة لها على حساب الأغلبية، ولا شك في أن سعي بعض المكونات لتحقيق مكاسب فئوية من خلال اللجوء إلى مصادر الدعم الخارجي والاستقواء بالامتداد المرجعي العابر للحدود، سيؤدي إلى تدهور العلاقة بين مختلف المكونات الإثنية والدينية والمذهبية على حد سواء.

٢- التشكيل البنيوي

على ضوء الدبلوماسية "السرية" التي تناقش فيها الدول الفاعلة مناطق السيطرة والنفوذ؛ يتعين على قوى الثورة أن لا تركز إلى الوساطة الأممية ومفاوضاتها المتعثرة كسبيل أوحده لتقرير مصير سوريا، بل يجب عليها العمل على معالجة هذه المسألة من خلال برنامج تحول وطني شامل لكي لا تتكرر سيناريوهات وعد جيمس بالفور وتفاهمات وزيري الخارجية البريطاني مارك سايكس مع نظيره الفرنسي فرانسوا بيكو في مطلع القرن العشرين.

فعلى الرغم من الإخفاقات التي ارتكبتها المعارضة، وما تمر به مؤسساتها السياسية والعسكرية من ظروف قاسية، إلا أن تطورات الموقف الميداني لا تسير مقابل ذلك في صالح النظام الذي استبعد بصورة واضحة من مفاوضات الحل النهائي، وبعد أن أصبحت مسألة استعادة السيطرة على سائر القطر السوري حلاً بعيد المنال، يشتد الخناق على النظام الذي يشككي أركانه من انتقاص سيادته وسلخ مناطق كانت تعتبر ضمن نطاق سيطرته لصالح اتفاقيات الانتشار الدولي.

ولتحقيق ذلك لا بد من العمل على إعادة التشكيل البنيوي عقب الإخفاقات المروعة للمشروع الفصائلي، والاختراق الواسع للجسد السياسي من خلال "الرياض ٢" الذي أدخل عناصر لا تنتمي للمعارضة في تمثيلها السياسي، وعزز مفهوم المنصات بدلاً من القضاء عليها، فضلاً عن تراجع الدور التمثيلي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والذي لم يتمكن من القيام بدور فعال في أحداث حلب (٢٠١٦) والغوطة (٢٠١٨)، مما يفرض على قوى الثورة أن تعمل على إيجاد آليات تمثيلية أكثر نضجاً وأقدر على إعادة تنظيم الحراك الشعبي وتحشيد سوريي الخارج والمناطق المحررة، والذين يشكلون في مجملهم أكثر من نصف سكان سوريا.

غني عن القول أن إعادة نظم المؤسسات الممثلة للثورة وتعزيز الصف الداخلي سيسهم بصورة كبيرة في إعادة نظم العلاقات الخارجية ضمن نسق موحد بدلاً من حالة التشرذم وتباين الولاءات الناتجة عن تباين انتماءات جماعات المعارضة لقوى خارجية بناء على جهة الدعم والتمويل ومقر الإقامة.

٣- التوافقات البيئية

في ظل الارتباك الذي أحدثته "الرياض ٢"، وما نتج عنها من هيئة مهجنة لا تلتزم بعض مكوناتها بمبادئ الثورة؛ بات من المهم وضع أسس لعملية الانتقال السياسي، والخروج به من بوتقة العموميات إلى تفصيل المبادئ التي يتعين على الالتزام بها وعدم الحياد عنها.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التحرر من ربكة الوساطة الأممية المتعثرة، والعمل ضمن آفاق الدبلوماسية الرديفة للتأثير العملي، وذلك من خلال تبني خطة تحول وطني تقدم بدائل ناجعة للنظام.

ويتعين العمل على تحقيق ذلك من خلال بذل الجهود للتوصل إلى الحد الأدنى من المبادئ التي يمكن لسائر قوى الثورة أن تعمل تحت مظلتها، والتي يمكن أن تشمل: إسقاط النظام بكافة رموزه، وتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، وإنشاء شرعية رديفة وجسد سياسي بديل، والمحافظة على وحدة البلاد وتأكيد هويتها العربية والإسلامية، وحماية مؤسسات الدولة وإعادة تشكيل أجهزة الأمن والجيش، ولا شك في أن الاصطلاح على منظومة من المبادئ سيقبل من فرص اندلاع الصراع العنيف بين الفصائل، ويحسم الصراع المستتر بين القوى السياسية.

خاصة وأن اختلاف الرؤى بين بعض قوى الثورة حول تفسير المشهد السوري وآليات التعامل معه قد أفرز صراعات رديفة تكاد تعصف ببعض مؤسسات الثورة، ولذلك فإنه بات من الضروري العمل على تحقيق توافقات أساسية لإدارة منظومة جديدة من التحالفات الإستراتيجية في ظل تحول مواقف "الأشقاء والأصدقاء"، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحديد موقع قوى الثورة في الوضع الحالي والتموضع المأمول، عبر الوصول إلى مستوى التكافؤ والقدرة على اتخاذ القرار المستقل، بدلاً من الخضوع لإملاءات الأطراف الممولة، ومن ثم صياغة خارطة تشمل الخريطة جميع القوى المحلية الفاعلة مثل: مؤسسات المعارضة السياسية، والفصائل المسلحة، وأجهزة الإدارة المحلية، والتنسيقيات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر، وتحديد القوى الكامنة كالفئات المجتمعية المؤثرة في مناطق النظام واللجوء والنزوح والجاليات في الشتات السوري. ومن ثم رسم دائرة خارجية تضم: الدول العربية والإقليمية الفاعلة، والدول الغربية، والدول المحايدة، وحلفاء النظام. وإضافة دائرة ثالثة تشمل المنظمات الإقليمية والدولية كالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، والجامعة العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما يقع في حكمها من منظمات فاعلة في الشأن السوري.

يدعونا ذلك للتأكيد على أن المعضلة الحقيقية لا تزال تتمثل في تشرذم المعارضة وفشلها في تشكيل خطاب وطني يعالج إشكاليات منظومة الحكم البديل، وعلاقته بشتى مكونات المجتمع، إذ إن ضعف أداء المعارضة واحتدام الصراعات البينية قد جعلها تحوم في هامش التفاعل الدولي، بدلاً من التحرك في إطار المركز لتأسيس بدائل مقنعة على الصعيد الوطني والدولي.

